Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 26:4 (1991

,,مَـن،، و ,,مـا،، : موصولتـان همـا فى التعليـق الشرطى أم غير موصولتين ؟

(دراسة فى البنية الشكليـة)

د . فيصل ابراهيم صفا

تقـديم :

يرى النحاة أن (مَن) و (ما) تقعان ـ فيما تقعان ـ موصولتين أو شـرطيتيـن . يذكـر عبـد الله بن يوسف ، جمـال الـدين ، ابن هشـام (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م) (١)، مثلا ، عند حديثه على شرطية (ما) ، الشواهد التالية (وغيرها فى اللغة كثير) :

(١) أ ـ ,,وما تفعلوا من خير يعلمه الله ،،(٢) .

ب ـ ,,مـا ننسـخ من آية أونُنْسِـها نأت بخيـر منها أو مثلها،، (٣).

ج ـ ,,فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم،، (٤) .

كذلك يذكر ابن هشام (٥) عند حديثه على (من) ـ شرطيةً ـ الشاهد التالى (وغيره فى اللغة كثير كثير) :

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

(٢) **,,من يعمل سوءا يجزَ به ،،**(٦) .

(ما) و (من) فى هذه الشواهد ، وغيرها مما ماثلها، أسماء جوزى بها، وليس الفعل بعد كل منهما فيها صلة استنادا الى عدّ جمهور النحاة لهما اسمين للشرط غير موصولين ، فى حين هو (أى : الفعل) كذلك ان أردنا كلاّ منهما غير مجازى به هكذا على سبيل المثال :

(٣) أ ـ **,,وما تفعلوا من خير يعلمه الله ،،**

ب ـ **,,من يعمل سوءا يُجزَ به ،،** .

وهذا يعنى أن عدم ظهور العلامات المفصحة عن ارادة ايقاع الشرط دالّ على موصولية كلّ من (ما) و (من)، ودالّ كذلك على أن كلاّ من (تفعلون) و (يعمل) ـ بالرفع فيهما ـ صلة ؛ والاّ فكل منهما اسم غير موصول، وما بعده ليس صلة . يقول سيبويه، عمرو بن عثمان ابن قنبر، أبو بشر (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) (٧) .

,,وتلك الأسماء : (مَن) و (ما) . . . فاذا جعلتها بمنزلة (الذى) ، قلت : ما تقول أقولُ ؛ فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسما، فكأنك قلت : الذى تقولُ أقولُ ....،، .

تحليل ومناقشة :

لقد نسب سيبويه لهذين اللفظين بنيتيـن شكليتيـن : بنية عنـد استخدامهما فى التعليق الشرطى ، وأخرى عند استخدامهما فى غيره.

فاذا علمنا أنه يُظهر ارادة التعليق الشرطى بروزُ قرائن لفظية معينة، لاكونُ (ما) و (من) غير موصولتين، تبيّن لنا أن القول بعدم موصولية هذين اللفظين يفتقر الى التدقيق ؛ فما من شكّ فى أن انعدام قرائن التعليق الشرطى اللفظية قد يعنى عدم ارادة الاشتراط، غير أنه لا يعنى عادة ولا ضرورة موصولية أو حتى عدم موصولية هذين اللفظين . كما أن ظهور قرائن التعليق الشرطى، فى بنية استخدمت (ما) أو (من) فيها،

لايعنى عادة ولا ضرورة موصوليتها أو حتى عدم موصوليتها ؛ اذ ليس يمتنع أن تتعدد وظائف المبنى الواحد . هذا علاوة على ما ينشأ عن هذا التفريق فى البنية من اشكال تخصيص الوظيفة التى تؤديها كل من جملتى ما سمّى بالشرط والجزاء؛ فعلى الرغم من أن الوظيفة المسندة لكل من (من) و (ما) ـ موصولتين أو غير موصولتين ـ هى الابتداء ، كما يعبرّ النحاة ؛ فلا بدّ بعد ذلك من تعيين الخبر . فعند القول بموصولية اللفظين المذكورين تتعيّن جملة الجزاء خبرا للمبتدأ، كما تتعيّن عبارة الشرط صلة للموصول ★ . غير أن القول بعدم موصولية اللفظين فى سياق التعليق الشرطى يوقع فى اشكال تعيين خبر المبتدأ : أعبارة الشرط هو أم عبارة الجزاء ؟

لم يختلف النحاة فى تعيين خبر (من) موصولا فى بنية مثل :

(٤) مـن يكرمُنى أكـرمُـه (٨) ،

لكنهم اختلفوا فى تعيين خبر (من) أو (ما) اذا ما عدّت شرطية، فاذا كان فعل الشرط لازما كان الخبر، كما يصرّح بعضهم ، عبارة الشرط وكان عند آخرين عبارتى الشرط والجواب (٩) ان اشتراط لزوم الفعل الفعل يُفهَم عند بعضهم من الأمثلة التى يحشدونها (١٠) . هذا علاوة على قول بعضهم (١١) بأن الخبر هو عبارة الجواب . وما ذلك الاختلاف الاّ لأنهم لم يوفّقوا فى تخصيص البنية الشكلية لـ (ما) و (من) المفيدتين فى بعض استخداماتهما للتعليق الشرطى .

ان ما يدلّنا أساسا على ارادة التعليق الشرطى ليس هو (من) ولا (ما) أعينهما منفردتين ولكن ما تتضمنه بنية أسلوب الشرط من قرائن

★ ـ يرفض مهدى المخزومى (فى النحو العربى ـ نقد وتوجيه، دار الرائد العربى ، ١٩٨٦، بيروت، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧) أن ينظر الى أسلوب الشرط على أنه مؤلف من جملتين فيُبحثَ عن محلّ اعرابى لهما . غير أنه يستخدم بدلا من (جملتين) لفظ (عبارتين) .

كالجزم أحيانا فيما سمّى بفعلى الشرط والجزاء المضارعين)، و (الفاء)، أحيانا مع يسمّى بالجواب . ولقد أشار ابن هشام (١٢) الى شبه هذا حين أوضح أن بنيةً ما (ذكرها) تحتمل من ضمن ما تحتمل أن تكون استفهامية والمضارعُ مجزوم للاشارة الى أنه (أى : المضارع) واقع فى جواب طلب . فالجزم اذًا قرينة على التعليق .

ولا أظن أننا نُبعِد اذا ما قلنا بأن تصدير كلّ من هذين اللفظين يُشعِر كذلك بارادة بناء أسلوب الشرط . على أن هذا القول (أى : التصدير ليس سببا مقنعا، على الاطلاق ، ولا مناسبا لتسويغ عدّ (من) و (ما) اسمى شرط غير موصولين ؛ فالتعليق الشرطى وظيفة دلالية تؤديها بنية شكلية موصولية كما تؤديها بنية أخرى غير موصولية على ما هو معروف فى أدوات التعليق الأخرى . فلا تعارض بين كون الأداة مفيدة للشرط وكونها موصولة ؛ فبنية الموصول الشكلية ـ باعتبارها اسما ذا تتمة وصلية ـ تأخذ مواقع اعرابية مختلفة حسب السياق الذى ترد فيه ، أى أنها تؤدى وظائف نحوية مختلفة . ان مصطلح ,,اسم شرط،، لا يشبهه مصطلح ,,اسم موصول،، ؛ فاذا كان يصلح تفسيرا للأول أن يقال انه اسم يؤدى وظيفة الاشتراط (وهى وظيفة دلالية) ، فانه لا يصلح بالمقدار نفسه أن يقال تفسيرا للأخير انه اسم يؤدى وظيفة الوصل وهى وظيفة دلالية أو نحوية . لا يصلح التفسير الأخير لأنه ليس هناك من وظيفة على هذا النحو . وما ذلك الاّ لأن ,,الوصل،، يشار به الى بنية شكلية ، فى حين يشار بـ ,,الشرط،، الى وظيفة دلالية . وعليه فالتفاصل فى البنية الشكلية غير ضرورى ، فى حين ظن النحاة هذا التفاصل كذلك .

لقد كان من المفترض أن يتمّ تمييز هذين اللفظين امّا على أساس البنية الوظيفية وامّا على أساس البنية الشكلية . أمّـا اذا كان بعض

النحاة يريدون بالوجه الشرطى البنية الشكلية من حيث كانت بنية اسم الشرط مختلفة عن بنية الموصول ، فأظنّ أن اعطاءهم (من) و (ما) -مستخدمتين فى الشرط ـ بنية شكلية مختلفة عن بنيتهما ـ مستخدمتين فى غير الشرط ـ يحتاج منهم الى جهد مضن لاثبات وجوده ؛ وما أظنّهم قادرين على ذلك .

لقد حاول سيبويه أن يبرز فروقا بين وقوع (من) موصولة، فلا تفيد اشتراطا ، ووقوعها غير موصولة ـ بزعمه ـ لافادة الشرط . غير أنه لم ينجح ، فى تقديرى ، فى تحقيق ذلك؛ فقد قدّم (١٣) أمثلة متعددة أوضح فيها ـ محقّا ـ أن ارادة الاشتراط ـ باظهار قرائنه أو بعضها ـ غير جائزة لوجود ما يدفع وقوع مثل هذا الاشتراط كـ (انّ) و (كان) و (ليس) ، فى مثل (١٤) :

(٥) أ ـ إنّ من يأتينى آتيه

ب ـ كان من يأتينى آتيه

ج ـ ليس من يأتينى آتيه .

غير أن دفع الاشتراط فى هذه الأمثلة وغيرها يعنى عنده أن تتحول (من) من بنية شكلية غير موصولة الى بنية شكلية أخرى موصولة على الرغم من أن البنية الظاهرة للتركيب الذى ترد فيه كل منهما واحدة تماما، اللهمّ الاّ وجود المانع من ارادة التعليق الشرطى كـ (انّ) وغيرها، أو خلوّ التركيب من قرائن التعليق الشرطى اللفظية أو بعضها . وحين يشير سيبويه (١٥) الى أنه قد يتصل بلفظ (من) حرف جرّ يؤدى الى انهاء بنية التعليق الشرطى بحيث يتلو (مَن) بنية متضمّنة لضمير (مَن) مجرورا بحرف مشابه ، كما فى :

(٦) بمن تمرُّ أمرُّ ؛

حين يشير سيبويه الى هذا ، فانه يرتّب عليه انتقال (من) من غير

الموصولة الى الموصولة .

وهكذا نلحظ كيف يربط سيبويه بين أمرين ليسا مترابطين أصلا (وهما بنيةُ (من) الشكلية ووظيفتُها) على النحو الذى يشير اليه هو وغيره من النحاة (١٦) .

حقّا يقرر سيبويه (١٧) ضعف الاشتراط فى بنية مثل :

(٧) أ ـ بمن تمـــررْ أمـــرر

ب ـ على مـن تـنزلْ أنـــزلْ

اذا كان المراد : (أمرر عليه / به) و (أنزل عليه / به) ؛ لكنه مع ذلك جائز عنده ؛ وتجويزه له ناجم ـ على ما يبدو ـ من أن هذا المثال المصنوع ، الذى لا سند له من اللغة الواقعية، يحقق تصوّر سيبويه ، وتصوّر غيره من النحاة ، بأن (من) ـ عند ما تفيد الشرط ـ غير موصولة؛ ذلك أن (من) مع حرف الجرقبلها، كما فى (٧) ، معمولة ـ على زعم صحة التركيب وجوازه ـ لما بعدها مباشرة ؛ وذلك لا يكون اذا كانت (من) موصولة . لقـد حاول سيبويه (١٨) أن يؤيّد مثل هـذا التـركيب (فى٧) ، والذى اعترف أنه ليس ,,بحدّ الكلام،، بالبيت التالى :

(٨) انّ الكريـمَ ، وأبيـك ، يعتمـــلْ

ان لم يجـدْ يومـا على مَن يتّكلْ (١٩)،

من حيث كان الشاهد ينطوى على حذفٍ فى تصوّر الخليل ، كما يذكر سيبويه ، بعد (يتكل) ، وأن هذا الحذف مقدّر بـ (عليه) ، أى : (يتكل عليه) . ولا يخفى ـ فى الواقع ـ افتقار تصوّر الخليل الى التدقيق ؛ ذلك أن حرف الجر (على) قد عمل فى (من) ، وكلا الجارّ والمجرور ـ حملا على الظاهر فى بيت الشاهد ـ لايتعلّقان الاّ بالفعل بعدهما (وهو: يتـكل) ، وليس لهمـا علاقة مباشرة بشىء قبلهما . فأن يقدّر شبه جملـة (وهـو : عليـه)

على أنه واقع بعد (يتكل) ومتعلق بهذا الفعل (أى: يتكل) فلا يستقيم ؛ لأنه ليس قبل الجارّ والمجرور (على من) ما يصلح أن يتعلّقا به ـ مباشرة ـ نوعَ تعلق . ومن هنا كان ردّ المبرّد وغيره (٢٠) لهذا التصوّر صحيحا تماما .

(من) و (ما) شرطيتين :

على أنه لا يجوز أن نغفل سببا هامّا ربما حمل على رفض أن تكون (من) و (ما) موصولتين ـ فى سياق التعليق الشرطى ـ ألا وهو وقوع الجزم فى كل من فعلى الشرط والجواب المضارعين ؛ اذ لمّا كانوا يرون أن الجزم فيهما لا يقع الاّ بعامل لفظى (وهو عندهم ما يسمّونه أدوات الشرط الجازمة)(٢١) ، ولمّا كانت كل من (من) و (ما) تقع مصدّرة عند ارادة التعليق الشرطى فيحدث الجزم ، فلعلّه قيل لأجل ذلك بعدم موصولية هذين اللفظين ؛ اذ الموصول لا يوقع ـ عندهم ـ بالطبع جزما ؛ فكان لا بدّ من أن يكون لكل منهما بنية شكلية غير بنيتها حين تكون أداة شرط .

لا بدّ هنا أن يتقرّر أن مهمة ما يسمّى بأدوات الشرط هى احداث التعليق (أى : القيام بوظيفة دلالية) لا احداث الجزم ★ بدليل أن فعلى الشرط والجواب قد لا يكونان مضارعين، وبدليل أن هناك أدوات شرط لا يظهر بوجودها جزم ، كالأداة (اذا) ★★، وأن الجزم يظهر فى المضارع مع غير هذه الأدوات عند وقوعه فى جواب الطلب ، كما يعبّرون .

★ ـ أشار أبو عثمان، بكر بن عثمان، المازنى (ينظر : الأنبارى، الانصاف مسألة ٨٤) الى أن الجزم مبنى على الوقف . ويأخذ مهدى المخزومى (فى النحو العربى ـ نقد وتوجيه ص ١٣١ ـ ١٣٦) بأن تغير علامات الاعراب ، فى آخر المضارع، لا علاقة لها بالأدوات عموما، وأن هذه العلامات قرائن معان دلالية .

★★ ـ هذا ، على الرغم مما هو معروف من أنه قلّ أن يأتى بعد (اذا) غير الماضى .

الجزم فى الحقيقة احدى القرائن التى قد تشير الى التعليق الشرطى ؛ أو ، بعبارة أخرى أدقّ ، هو قرينة مساعدة تشير الى وقوع التعليق الشرطى . غير أنه ليس القرينة الوحيدة ؛ فـ (الفاء) قرينة، وتقدّم الجواب ★★★ على عبارة الشرط وأدواته قرينة تغنى عن قرينة جزم المضارع فى الجواب المتقدّم ، وتعنى كذلك عن (الفاء) ان كان الجواب المتقدّم مما تتصل به (الفاء) . مَثَل الجزم ، اذاً ، من حيث هو علامة أو قرينة لفظية على وقوع التعليق الشرطى ، مَثَل غيره من القرائن التى ذُكِر بعضها أعلاه . وما الأدوات (ومنها أدوات الشرط وبضمنها (من) و (ما)) الاّ قرائن أساسية على قيام دلالة ما. وعليه فان (من) و (ما) ، كغيرهما من أدوات الشرط ، قد تفيدان ـ بتصدّرهما ـ معنى التعليق الشرطى ؛ وهذا لا يمنع بالضرورة أن تكونا اسمين موصولين .

ولعلّ من الأسباب التى حملت النحاة على عدم عدّ (من) و (ما) اسمين موصولين ـ فى سياق الاشتراط ـ أن أسماء الشرط (أى : الأدوات التى استخدمت للتعليق ولها محلّ اعرابى) لا يعمل شىء مما قبلها فيها مباشرة (٢٢) ، فى حين يمكن أن يعمل فى الموصول عامل سابق عليه ؛ فكان لا بدّ فى أنظارهم، من أن يكون اسم الشرط ذا بنية شكلية مختلفة عن بنية الاسم الموصول . على أنه ينبغى أن نلحظ أن كون اسم الشرط اسما موصولا لا يتعارض مع هذه الفكرة ؛ فحين يقع

★★★ - منع جمهور النحاة تقدم الجواب على الشرط، وعدّوا ما يبدو متقدّما دالاً على الجواب المحذوف بعد الشرط (ينظر: يعيش بن على، ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣ هـ /١٢٤٥م) ، **شرح المفصل** ، ١٠ أجزاء ، محمد منير، مصر ، ١٩٢٨م ، ج ٩، ص ٧) . هذا وقد تحدث المخزومى صراحة (فى النحو العربى ـ نقد وتوجيه ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠) على تقدّم الجواب، ومما احتجّ به الآية (فذكّر انْ نفعت الذكرى/سورة الأعلى ، آية ٩) والآية (... أفتونى فى رؤياى انْ كنتم للرؤيا تعبرون/سورة يوسف، آية ٤٣) والآية (يا نساء النبّى لستنّ كأحد من النساء ان اتّقيتنّ .../سورة الأحزاب ، آية ٣٢) ؛ وغير ذلك فى اللغة كثير .

الاسم الموصول أداة الشرط (أى : حين يستخدم بالاضافة الى وظيفته النحوية، من حيث هو ذو محلّ اعرابى ، لأداء وظيفة دلالية هى التعليق الشرطى) لا يعود من الممكن أن يعمل فيه مباشرة عامل قبله كما هو الأمر فى أسماء الاستفهام التى يعلّق كونها استفهامية العوامل عن اظهار أثر اعرابى فيها مباشرة ؛ فيتحوّل العامل ليصير عاملا فى أسلوب الاستفهام كله (٢٣) . وهذا يعنى أن الاسم الموصول يتحوّل الى عنصر مصدّر فى جملته اذا ما استخدم أداة تعليق شرطى ، فى حين هو ليس كذلك (أى : ليس مصدّرا) مجردا من وظيفة التعليق الشرطى الدلالية .

غير أنه لا بدّ هنا من التنبه الى أن (من) أو (ما) ، حين تقع موصولة وأداة تعليق شرطى ، لا تكون الاّ فى حال الرفع على أنها ـ كما يعبّر النحاة ـ مبتدأ ؛ فهى لا تقع (كما يقع اسم استفهام ، مثلا) منصوبة لعامل تال لها ؛ لان أىّ تال لها لن يكون الاّ من جملة فعل الشرط التى هى الصلة ، أو من جملة الجواب التى هى الخبر .

لقد حمل فتحى بيومى حمودة (٢٤) (من) ، مستخدمةً لأداء معنى دلالى هو التعليق الشرطى ، على (أىّ) ـ حين تكون مستعملة لافادة التعليق الشرطى كذلك ـ من حيث انها (أعنى أيّا) تقع فى حال نصب، كما فى الآية :

(٩) ,, **أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى** „ (٢٥) .

ليس غريبا أن يفعل ذلك؛ فهو كغيره من النحاة فى عدّ (من) و (ما) غير موصولتين اذا ما استخدمتا فى التعليق الشرطى .

والحق أنه يمكن التدليل ، كما سيتبيّن تاليا وعلى نحو تصاعدى ، على أن كلاّ من (من) و (ما) لا تقع الاّ فى حال الرفع عند استخدامهما فى التعليق الشرطى .

لقد اعترف فتحى بيومى نفسه (٢٦) أن (من) ـ مستخدمةً أداة تعليق شرطى ـ لم تخرج عن موقعين اعرابيين ، أحدهما : الابتداء (وهو أكثر أحوالها، كما يصرح) ، وثانيهما : المفعول به . غير أن الآيات القرآنية ـ التى رأى أن (من) وقعت فيها فى محلّ نصب على المفعول به ـ هذه الآيات يمكن وبيسر حمل (من) فيها على الرفع بالابتداء ؛ فلو أننا أحللنا فى موضع (من) الاسم الموصول (الذى) ، على سبيل المثال ، فلن يُعَرب ـ عند النحاة ـ الاّ مبتدأ، وسوف يكون الضمير العائد عليه هو الواقع فى محلّ نصب . ولتبيّن ذلك فلنتأمّل (١٠) و (١١) على سبيل المثال :

(١٠) ,,**من يهد الله فهو المهتدى، ومن يضلل فأولَئك هم الخاسرون**،،(٢٧) .

(١١) الذى يهدى الله ... ، والذى يضلُّ الله فأولئك ...

ولعلّ ما حمل فتحى بيومى على القول بأن محلّ (من) النصب على المفعولية أنّ الآيات الكثيرة التى حشدها ، لم يُذكر فيها مع الفعل المتعدّى ـ فيما يسمّى عبارة الشرط ـ المفعولُ به ـ ولمّا كان بيومى ، وغيره من النحاة ، يرون أن بنية (من) و (ما) الشكلية غير موصولة فى سياق الشرط ، فقد عدّت (من) ، فى هذه الآيات ، مفعولا به . والحق أنه ليس هناك ما يمكّن أحدا من القول بوجوب ايقاع (من) فى هذه الآيات مفعولا به ؛ وليس يمنع من عدّها مبتدأ الاّ التصوّر بأن (من) و (ما) الشرطيتين لا تكونان موصولتين .

انّ القول بأنّ (من) أو (ما) تقع فى محلّ رفع بالابتداء حسب لايتعارض مع عدّها شرطية موصولة. هذا القول لا يقتضى بالضرورة فرقا بين بنيتى كلّ من (من) و (ما) الشكليتين سواء كانتا مستخدمتين فى الشرط أم لم تكونا .

واذا كنّا لا نجد ما يمنع من أن تكون كلّ من (من) و (ما) موصولة فى سياق الشرط ، فلعلنا لا نجد ما يحظر أن يكون المفعول به فى الآيات الكثيرة التى يحصرها فتحى بيومى والتى تنطوى على ما يشبه صلة الموصول المتضمِّنة بدورها فعلا متعدّيا ، أقول لعلّنا لا نجد ما يحظر وقوع المفعول به ضميرا محذوفا عائدا على اسم الشرط (الاسم الموصول) ؛ اذ حذفه من جملة صلة الموصول جائز (٢٨) .

ومن عجب أن يشير فتحى بيومى الى أن احتمال وقوع (من) مبتدأ ومفعولا به قد جاء فى موضع واحد من القرآن الكريم . هذا الموضع ، فى رأيه (٢٩) ، وارد فى الآية الكريمة التالية :

(١٢) ,,**ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك ....**"(٣٠).

اذ يقول معقّبا : ,,فيجوز اعراب (من) مفعولا به لـ (ابتغيت) أو مبتدأ والعائد محذوف أى التى ابتغيتها " .

ولا أدرى ما الذى يمنع هذا الاحتمال ـ الذى رآه فى هذه الآية ـ من أن يصدق فى الآية فى (١٠) وفى الآيات الكثيرة التى ذكرها .

هذا ، وما قلناه فى (من) من حيث عود الضمير عليها شرطية، يصدق فى (ما) التى نعدّها كذلك موصولة فى الاشتراط . فلقد ذكر فتحى بيومى (٣١) كثيرا من الآيات التى يرى احتمال وقوع (من) فيها شرطية (أى : غير موصولة ، فى نظره وأنظار النحاة من قبله)،وموصولة . من ذلك الآية الكريمة التالية :

(١٣) ,,**قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين ....**"(٣٢) .

التى عقّب بعد ذكرها بقوله : (٣٣) ,,(فما) شرطيةً منصوبةً بالفعل بعدها ، وموصولةً مبتدأً خبره فللوالدين " . ومن هذه الآيات أيضا :

(١٤) ,,**وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله**" (٣٤) .

وغيرها كثير كثير . فهل تجد أعجب ، فى التفريق بين البنية الشكلية

لكلّ من (من) و (ما) ـ شرطيتين ـ وبنيتهما الكلية ـ غير شرطيتين، هل تجد أعجب من صنيع فتحى بيومى وغيره من النحاة ؟

ان اختلاف النحاة، كما سلفت الاشارة ، فى تعيين خبر (من) أو (ما) الشرطيتين، وانّ عدم اختلافهم كذلك فى تعيين خبر الموصولة فى المثال المذكور (أى : من يكرمنى أكرمه) والذى قال ابن هشام (٣٥) ان (من) فيه تحتمل أوجها أربعة ★، ليجزمان بأن البنية الشكلية لكلّ من (من) و (ما) فى غير الشرط لا تختلف فى شىء ألبتة عن بنيتهما الشكلية فى سياق التعليق الشرطى . فهما موصولتان على كل حال (الاّ فى حال استخدامهما للاستفهام) .

ليس هناك ما يحتمّ اختلاف النظر فى (من) و (ما) من حيث البنية الشكلية ما دامتا تقومان فى كثير من الشواهد بوظيفة نحوية واحدة هى المسند اليه (المبتدأ) حتى ولو كانت تؤدّى ، بمعونة قرائن أخرى أحيانا، وظيفة دلالية هى التعليق الشرطى . وعليه فان جعل عبارة الشرط خبرا لـ (من) أو (ما) يفضى الى تصوّرين مختلفين لهذين اللفظين لا مسوّغ للقول بهما . وليس التفاصل هنا ضروريا لغايات الوصف النحوى ما دامت البنية الشكلية الواحدة يجوز لها أن تؤدى وظائف متعددة . أمّا التفاصل بين (من) و (ما) استفهاميتين، من ناحية ، وبينهما شرطيتين موصولتين، من ناحية أخرى، فهو تفاصل على أساس البنية الشكلية، فهما على الوضع الأول غير محتاجين لصلة ، على الرغم من أدائهما أحيانا وظيفة المسند اليه (المبتدأ) وهى وظيفة دلالية نحوية ؛ فى حين هما محتاجان لصلة على الرغم من أدائهما على الوضع الآخر الوظيفة النحوية المشار اليها .

أمّا القول بأن خبر كل منهما ـ شرطيتين ـ هو عبارة الجواب ، مع

★ ★ ★ ★ ـ طبعا على صورة المثال هنا من غير ضبط للأفعال فيه بالشكل .

عدم الاعتراف بموصولية أىّ منهما ، فذلک مما يحمل على التساؤل عن سبب تجاوز عبارة الشرط : لِمَ لم تُعيّن خبرا ؟ وما المزيّة فى تجاوزها الى عبارة الجواب ؟

وهنا يبرز قول بعضهم (٣٦) ، بأن عبارتى الشرط والجواب خبر (من) أو (ما)، قوىّ المعارضة للقول بموصولية (من) و (ما) الشرطيتين ، وللقول من ثَمّ بوقوع عبارة الشرط صلة .

على أن جعل عبارتى الشرط والجواب خبرا لاسم الشرط (من) أو (ما) الواقع مبتدأ غير دقيق ؛ ذلک أن قيام (من) أو (ما) بوظيفة المبتدأ يعنى أن الخبر جملة شرط كاملة بما فيها الأداة . ولمّا كانت (من) أو (ما) هى التى تقوم بوظيفة الأداة ، فلن يكون بالامكان جعل عبارتى الشرط والجواب خبرا لتجردهما من أداة التعليق الشرطى التى تقوم بوظيفة المسند اليه (المبتدأ) . وليس من شک فى أن قيام اسم الشرط (من) أو (ما) بوظيفة المسند اليه (المبتدأ) لا يشبه قيام لفظ (محمد) ، مثلا ، بوظيفة مبتدأ خبره جملة شرط كاملةٌ متضمنةٌ للأداة ؛ أى أن هذا الخبر مؤلف من أداة الشرط مع عبارتيه ، هكذا مثلا :

(١٥) محمد ان تكرْمه تمتلكْه .

وهذا لا يصدق فى خبر (من) أو (ما) الشرطية ؛ فـ (محمد) لا يقوم الاّ بوظيفة المسند اليه (المبتدأ) . أمّا التعليق الشرطى فى المثال المذكور (١٥) فتقوم به أداة مستقلة عن المبتدأ . من هنا كان خبر (من) أو (ما) الشرطية هو عبارة الجواب . أمّا عبارة الشرط فلا يحسن حملها الاّ على أنها صلة لاسم الشرط الموصول . على أن هذا التصوّر لعبارة الشرط مع (من) أو (ما) الشرطية لا يصدق فى الاسم الموصول الذى تقع صلته جملة شرط كاملة بما فيها الأداة ، كما فى :

(١٦) أ ـ ,, ومن أهل الكتاب مَن انْ تأمنه بقنطار يؤدّه اليك ...،،(٣٧) .

ب ـ أخوك الذى ان تدعه لملمّة

يجبْك ، وان تغضبْ الى السيف يغضب (٣٨).

فمثل هذين الموصولين فى الشاهدين السابقين كانت جملة الشرط كاملة وبضمنها الأداة صلة لكل منهما ؛ فـ (من) أو (ما) ـ اسمَ شرط مبتدأ ـ لا يشبه (محمدا) الواقع مبتدأ فى (١٥) ولا يشبه الموصول (الذى) أو (من) الذى كانت صلتُه جملةَ شرط كاملة . (من) أو (ما) فى الشرط اسم موصول ، وتقع عبارة الشرط صلة له فى حين تقع عبارة الجواب خبرا . من هنا كان احداث التعليق الشرطى داخل مايسمّى بالجملة الاسمية ، التى جاء المبتدأ فيها اسما موصولا، يقضى بجعل ما هو فى مقام الجواب خبرا لهذا الموصول ، فى حين يقضى بجعل ما هو فى مقام عبارة الشرط صلة له، كما فى :

(١٧) ,, ... والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليم،،(٣٩) .

ولمّا كان الأمر كذلك فان (من) أو (ما) ـ اسمَ شرط ـ مثلُ (الذى) فى الشاهد السابق ؛ اذ لا يمكن عدّ ما بعده على انه خبر . والصحيح هو عدّ ما كان فى مقام عبارة الشرط صلة، وما كان فى مقام عبارة الجواب خبرا .

يبقى بعد هذا احتمال ايقاع (من) أو (ما) مفعولا به لا مبتدأ . وقد قيل (٤٠) بهذا الاحتمال اذا وقع بعدها فعل متعدّ واقع عليها أو على ضميرها أو على متعلقها .

وأسارع الى القول بأنه لا بدّ ، حتى نستبعد كون (من) أو (ما) اسم شرط موصولا فى هذا السياق ، لا بدّ من اثبات أن (من) أو (ما)

قد وقعت ، من غير احتمال لشيء آخر ، مفعولا به . فهل هناك من الشواهد ما يقطع بوقوع احداهما مفعولا به ليس غير ؟ أمّا اذا كانت الشواهد تحتمل غير المفعولية فى اسم الشرط فانه يمكن لنا أن نعدّ هذا الاحتمال فى مصلحة القول بموصولية هاتين الأداتين المستخدمتين للتعليق الشرطى .

لقد أشار النحاة، كما يذكر الجرجانى (٤١)، الى وقوع (من) و (ما) مبتدأين فى اللفظ دون المعنى ، أى الى وقوع كل منهما مفعولا به كما فى :

(١٨) أ ـ ما يفتحِ الله للناس من رحمة ....،، (٤٢) .

ب ـ من يضـربْ زيدُ أضـربْ .

غير أن أحدا لا يستطيع أن يقطع بعدّ (ما) و (من) فيما مضى فى (١٨) وفى غيره مفعولين وذلك لامكان القول بالاضمار لاسم الشرط .

قد يقال : ما دامت أسماء الشرط الأخرى تُقدّم لاحداث التعليق وتبقى مع ذلك حاملة لوظيفتها النحوية ، كالحالية والظرفية فى (كيف) و (متى) على التوالى ، فِلمَ لا نجعل الأمر نفسه فى (من) و (ما) فى بعض التركيبات ؟ لا يقال ذلك لأن هذه الأسماء لا يضمر لها اذا ما قدّمت لأجل بناء الشرط على عكس (من) و (ما) فانه يجـوز قيـام الضمير مكان كل منهما مبرزا أو غير مبرز .

ومن عجب أن السيوطى يجوّز فى أمثلته (٤٣) التالية :

(١٩) أ ـ من يضربْه زيدُ أضربه

ب ـ من تضربْه أضربْه

ج ـ من يضربْ زيد أخاه أضربْه

عدّ (من) ,,فى موضع رفع على الابتداء،، أو ,,فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها،، . وهذا يعنى أن ابراز ضمير المفعول به أو

عدم ابرازه فى الجملة التالية لاسم الشرط هو الذى يعيّن ما اذا كان اسم الشرط مبتدأ أو مفعولا به . ولمّا كان ضمير المفعول قد أبرز فـ (من) ـ عنده ـ غير واقعة مفعولا بالفعل التالى لها . وعليه جاز الرفع على الإبتداء . والسؤال الآن هو : ما الدليل على عدم جواز وقوع اسمى الشرط (من) و (ما) مبتدأين مع عدم ابراز ضمير المفعول العائد على كل منهما ؟

لنحاول المقابلة بين الآيتين التاليتين :

(٢٠) **,,ما ننسخْ من آية أو نُنْسِها نأتِ بخير منها ....،،** (٤٤) .

(٢١) **,,قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق ....،،** (٤٥) .

فقد وردت (ما) فى أولاهما اسم شرط وجاءت عبارة الشرط المباشرة خاليةً من ضمير مُصرّح به للمفعول به العائد على (ما) ؛ وجاءت (ما) فى أخراهما (٤٦) غير شرطية ، ووقعت موصولا خلت صلته من ضمير مصرح به للمفعول به عائد على (ما) . ان التشابه فى البنية الشكلية لـ (ما) فى الآيتين ينادى بأن العبارة التالية لـ (ما) فى الآية الأولى صلة كما هى كذلك فى الآية الأخرى . ويزيد الأمر وضوحا ان العبارة التالية لـ (ما) فيهما تتضمن (من) البيانية ؛ و (من) هذه مُبيّنة امّا لـ (ما) مباشرة وامّا للضمير العائد على (ما).غير أن الذى يجعلها فى الواقع مُبيّنة للضمير العائد على (ما) أن (ما) فى الآية فى (٢١) معدودة موصولا ، وعليه فلا يمكن للفعل فى جملة الصلة أن يعمل فى الموصول.

فاذا ما عدّت (ما) فى الآية فى (٢٠) موصولا كذلك للتشابه الشديد المشار اليه فى البنية الشكلية ، كان حرف الجر (مِن) مُبيّنا للضمير العائد على (ما) لا لـ (ما) نفسها . وعليه يكون التقدير .

(٢٢) ما ننسخه من آية ...

(٢٣) قل أرأيتم ما أنزله الله لكم من رزق ...

واستنادا الى هذا تكون (ما) فى الآية الأولى فى موضع رفع على الابتداء وليس بالضرورة فى موضع نصب على المفعولية . أمّا القول بأنها فى موضع نصب على الاشتغال فانه ما من موضع تقريباً حُمِل فيه الاسم المتقدم على فعل منشغل بضمير المتقدم أو بما لابس الضمير الاّ أجيز فيه حَمْل هذا الاسم على ابتداء (٤٧) .

قد يقال ان (ما) فى (٢٠) غير مسبوقة بما يعمل فيها، فى حين نجد (ما) فى (٢١) مسبوقة بما عمل فيها ؛ وعليه فلا وجه للمقابلة بينهما ولا وجه بالتالى للقول بأن (ما) فى الأولى فى موضع رفع . لا يقال ذلك لأن اسمى الشرط، (من) و (ما) ، يتصرفان من حيث عود الضمير المنصوب عليهما، من العبارة التالية لكل منهما، تماما كما يتصرف الاسم الموصول من هذه الناحية؛ فالضمير العائد على الموصول من عبارة الصلة قلّما يُصرّح به اذا كان هذا الضمير مفعولا به لعامل ضمن هذه العبارة ، كما فى :

(٢٤) أ ـ ,, ... **أن نترك ما يعبدُ آباؤُنا أو أن نفعل فى أموالنا ما نشآء ...،،** (٤٨) .

ب ـ ,,**قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول ...،،** (٤٩)

ج ـ ,,... **انّ ربّى بما يعملون محيط،،** (٥٠) .

ومثل هذه الآيات كثير كثير فى القرآن الكريم .

وعلى النحو نفسه قلّما يُصرّح بالضمير المفعول العائد على اسم الشرط اذا ما تلى اسم الشرط هذا بعبارة تتضمن عاملا متعدّيا يظنّ عند بعضهم أنه ناصب لاسم الشرط المتقدّم عليه كما فى :

(٢٥) أ ـ ,, ... **وَمن يضللِ اللهُ فما له مِنْ هاد ،،**(٥١) .

ب ـ ,,**ربنا انّك مَن تدخلِ النار فقد أخزيته ...،،** (٥٢) .

ج ـ ,,**وَمن يلعنِ الله فلن تجد له نصيرا،،** (٥٣) .

لكن قد يقال هنا : لِمَ لا نعدّ اسم الشرط منصوبا بالعامل المتعدّى الذى تتضمنه عبارة الشرط ؟ لا يقال ذلك أيضا تصرف اسم الشرط، كما سلفت الاشارة ، مشابه لتصرف الاسم الموصول من حيث عدم التصريح بالضمير المفعول العائد فى أغلب ما ورد فى القرآن الكريم . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الاسم الموصول قد وقع فى بعض التركيبات، تماما كما يقع اسم الشرط عادة، غيرَ مسبوق بما يعمل فيه، ومتلوّا بعبارة متضمّنة لعامل متعدّ الى ضمير الموصول مع عدم التصريح بهذا الضمير ؛ فهل يسوّغ لنا مثل هذا الأمر أن نقول انّ الموصول مفعول لذلك الفعل ما دام ضميره لم يذكر ؟ كما فى :

(٢٦) أ ـ ,,جنات عدن يدخلونها تجرى من تحتها الأنهار لهم فيها ما يشآءون ....،،(٥٤) .

ب ـ ,,... أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت، فمنهم مَن هدى الله ،،(٥٥) .

فكل من (ما) و (من) فى (٢٦) وقعت فى موضع رفع بالابتداء، ووقعت العبارة بعد كل منهما متضمّنة لفعل متعدّ وقد خلت تلك العبارة من ضمير مفعول مصرّح به . ومن الواضح أنه امّا أن يُعَدّ المفعول ضميرا غيرَ مصرّح به يعود على (ما) أو (من) وامّا أن يُعدّ الموصولين المذكورين . أمّا أن يكون المفعولُ الموصولَ ، فى كل ، فمستحيل لأن الصلة ـ كما هو معلوم ـ لاتسبق الموصول فى أى حال . وعليه فلا بدّ أن يكون المفعول هو الضميرَ العائد على الموصول ؛ وهذا بالطبع يعنى أن ضميرَ المفعول العائدَ على الموصولِ الواقعِ مبتدأ يأتى غيرَ مصرّح به . وهذا ما نجده فى اسمى الشرط (من) و (ما) اللذين تتلو كلاّ منهما عبارةُ الشرط الخاليةُ من ضميرٍ مصرّح به واقع مفعولا به للفعل المتعدّى المضمّن فى هذه العبارة .

لمّا كان التشابه بين عبارة الشرط وعبارة الصلة قد وصل الى هذا المدى، فلا عجب اذن أن يقال ان اسم الشرط ، الذى يؤدى وظيفة التعليق الشرطى الدلالية بتصدّره دائما، هو ـ من حيث البنية الشكلية ـ اسمُ موصول ، خاصة أن كلاّ من اسم الشرط والاسم الموصول يؤدى وظيفة المسند اليه (المبتدأ) والتى هى وظيفة نحوية .

وهكذا يظهر ضعف قول بعض النحاة بأن اسمى الشرط ، (من) و (ما)، يقعان مفعولين اذا كانت عبارة الشرط تتضمّن فعلا متعدّيا واقعا على أحدهما ؛ فسواء تضمنت عبارة الشرط فعلا لازما أم تضمنت فعلا متعدّيا ، فـ (من) أو (ما) ـ اسم شرط ـ فى موضع رفع أبدا . وكان يمكن أن يقع اسم الشرط فى غير موضع الرفع ، كما يقع الموصول ؛ الاّ أن استخدامه لأداء وظيفة دلالية (هى احداث التعليق الشرطى) أبقى له (أى : اسم الشرط) وظيفة نحوية واحدة دائمة، وحَمَلَ على اعطائه تسمية خاصة هى ,,اسم الشرط " .

التعليق الشرطى والموصولات الخاصة :

ورد، فيما سبق من مناقشة، بعض اشارات الى قول بعض النحاة بتضمّن بنية الجملة الاسمية المبدؤة بالموصول الخاص معنى التعليق الشرطى . ولأحدنا أن يعجب ، بعد كلّ هذا ، للاعتقاد الذى ساد عند النحاة بأن (من) و (ما) الشرطيتين غيرُ موصولتين فى الوقت الذى يَعُدّ فيه بعضهم (٥٦) (الفاء) داخلة على ما يشبه الشرط فى مثل :

(٢٧) الذى يأتينى فلـه درهم ،

كما يمثّل ابن هشام ، وكما يظهر عند المقابلة بين الآيتين فى (٢٨) (وغيرهُما كثير) والآيتين فى (٢٩) ، اذ لم يُرَد معنى الاشتـراط فى الأولى فى حين أُريدَ فى الأخيرة :

(٢٨) أ ـ ,, الـذين كفروا وصـدّوا عن سبيـل الله زدنـاهم عـذابـا ...،، (٥٧) .

ب ـ ,,والذين كفروا أعمالُهم كسراب بقيعة ...،، (٥٨) .

(٢٩) أ ـ ,,والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ،،(٥٩) .

ب ـ والذين يرمون أزواجهم ولـم يكن لهم شهداء الاّ أنفسهم فشهادة أحدهم أربعُ شهادات ...،،(٦٠) .

يرى ابن هشام أن ,,هذه (الفاء) بمنزلة لام التوطئة ... فى ايذانها بما أراده المتكلم ...،، وهذا يعنى أنها عنده تؤذن بأن المتكلم قد أراد تعليقا شرطيا . الأمرُ الذى يلفت النظر هنا هو أنه يرى التعليق الشرطى قد وقع بدلالة (الفاء) ؛ فاذا كانت (الفاء) دالّة علـى ارادة التعليـق الشرطى ، فهى اذاً احدى القرائن مع الموصول العام (من) أو (ما) .

العجب هنا لتجويزهم وقوعَ التعليق الشرطى بوجـود الموصـول الخاص (الذى) وعدمِ تجويزهم لوقوعه انْ عُدّت (من) أو (ما) موصولة فى بنيتها الشكلية .

تقرير لموصولية (من) و (ما) فى كل ما عدا الاستفهام :

قد يقال : لِمَ لا يكون كل من هذين اللفظين موصولا كذلك ساعة استخدامه فى الاستفهام كما فى (٦١) :

(٣٠) أ ـ ,, مَن بَعثَـا مِن مرقدنا ،، (٦٢) .

ب ـ ,, فَمن ربّكما يا موسى ،، (٦٣) .

ج ـ ,, وَمن يغفرُ الذنوب الاّ الله ،، (٦٤) .

(٣١) ,,وما تلك بيمينک يا موسى ،، (٦٥) ؟

لايقال ذلک لأن (من) و (ما) معدودتان ، فى هذه الشواهد وفى غيرها ، مع ما بعدهما (باعتباره صلة لهما) ، معدودتان الركن الأول لما يدعوه

النحاة بالجملة الاسمية، وعليه ، يكون التركيب ناقصا خاليا من الركن الثانى الذى يتمّ به الاسناد الذى تقوم به الجملة .

هذا علاوة على أن (من) و (ما) ، فى كل موضع تكونـان فيـه استفهاميتين ومسبوقتين بما يصلح للعمل فيهما وفيما بعدهما، يُعلِّقان العاملَ عن عمله اللفظى لكونهما استفهاميتيـن ولأنهمـا من ناحية أخرى قد تكونان مُعْمَلتين لما بعدهما مباشرة . وهذا الأمر الأخير لا يصدق فى الاسم الموصول ؛ اذ يفترض فيه أن يكون مُعْمَلا لما قبله ، اذا لم يكن مبتدأ . فلنتأمّل على سبيل المثال (٣٢) :

(٣٢) ,,فناظرةٌ بِمَ يَرجعُ المرسلون،، (٦٦) .

ف ـ (ما) ، مع حرف الجرّ (الباء)، متعلقة بالفعل (يرجع) ؛ أمّا (ناظرة) فمعملة فى كل أسلوب الاستفهام . وحين لا يكون أىّ من (من) و (ما) استفهاما ، فانه يقع معملا لما قبله كما فى :

(٣٣) ,, ... لمسّكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم،،(٦٧) .

وعليه ، فان البنية الشكلية لكل من (من) و (ما) الاستفهاميتين تختلف عن بنية كل منهما غيرَ استفهاميتين ؛ أى : كل منهما غيرُ موصول فى الاستفهام ، موصول فيما عدا ذلك حتى فى الشرط .

خـــاتمـــة :

لاشكّ أنه يتبيّن ، بعد ما جرى من مناقشة ، أن هذين اللفظين (من) و (مـا) ، علـى عكس ما ظنّ النحـاة ، موصـولان فى كل استخداماتهما الاّ اذا وقعا أداتى استفهام. وهما فى الشرط على سبيل الخصوص موصولان ، وليس هناك ما يثبت لهما عكس هذه البنية؛ اذ كل ما ورد فى اللغة لا يثبت لهما ، فى غير الاستفهام، بنيةً غيرَ البنية الموصولية .

الهـــوامـــش

١ ـ عبدالله بن يوسف، جمال الدين ، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ/١٣٦٠م). **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : مازن المبارك و محمد على حمد الله ، دار الفكر، ط ٥ ، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٣٩٨ . سيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : ابن هشام ، المغنى .

٢ ـ سورة البقرة ، آية ١٩٧ .

٣ ـ سورة البقرة ، آية ١٠٦ .

٤ ـ سورة التوبة ، آية ٧ .

٥ ـ ابن هشام ، المغنى ، ص ٤٣١ .

٦ ـ سورة النساء ، آية ١٢٤ .

٧ـ سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م) . **الكتاب كتاب سيبويه** ، ٥ م، تحقيق : عبد السلام محمد هارون : المجلد الثالث : مكتبة الخانجى ، القاهرة، ودار الرفاعى الرياض، بدون تاريخ ، ٣٠ ، ص ٦٩ . سيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا : سيبويه، الكتاب .

٨ ـ المغنى ، ص ٤٣٣ .

٩ ـ عبدالرحمن بن أبى بكر، جلال الدين ، السيوطى (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (المجلد الرابع ١٩٧٩م) ، م ٤ ص ٣٤١ (فيما بعد : السيوطى ، الهمع) .

١٠ ـ عبد القاهر بن عبدالرحمن، الجرجانى، أبوبكر (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، **كتاب المقتصد فى شرح الايضاح** ، تحقيق : كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢م ؛ ص ١١٠٩ (فيما بعد : الجرجانى ، المقتصد) .

١١ ـ ابن هشام ، المغنى ، ص ٤٣٣ .

١٢ ـ السابق نفسه .

١٣ ـ سيبويه ، الكتاب ، م ٣ ، ص ٧١ـ ٧٤ .

١٤ ـ سيبويه ، الكتاب ، م ٣ ، ص ٧١ .

١٥ ـ سيبويه ، الكتاب ، م ٣ ، ص ٨٠ .

١٦ ـ ينظر مثلا : عثمان بن عمر بن أبى بكر ، أبو عمرو، جمال الدين، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٩م)، **كتاب الكافية فى النحو** ، شرح رضى الدين الاستراباذى (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥ ، م ٢ ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ . سيشار اليه فيما بعد : ابن الحاجب ، الكافية .

١٧ ـ سيبويه ، الكتاب ، م ٣ ، ص ٨٠ .

١٨ ـ سيبويه ، الكتاب ، م ٣ ، ص ٨١ ـ ٨٢ .

١٩ ـ مجهول القائل، من بحر الرجز ؛ ينظر : سيبويه، الكتاب م ٣ ، ص ٨١ .

٢٠ ـ سيبويه ، الكتاب ، م ٣ ، ص ٨١ ، هامش ٣ .

٢١ ـ ينظر : عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الانبارى (ت ٥٧٧ هـ/١١٨١م) . **الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق :

محمد محيى الدين عبدالحميد ، ٢ م ، ١٩٨٢ ، مسألة ٨٤ . سيشار اليه فيما بعد : الأنبارى، الانصاف . هذا وقد اختلفوا فيما بينهم فى ناصب كل فعل .

٢٢ ـ ينظر مثلا : ابن يعيش، شرح المفصل ، ج ٩، ص ٧؛ وقد استدرك على هذا بقوله : ,, الاّ أن يكون العامل خافضا ....،، . هذا وقد سبقت الاشارة الى تضعيف سيبويه الاشتراط بينية تقدم اسم الشرط فيها خافض .

٢٣ ـ ينظر مثلا : ابن هشام، المغنى ، ص ٥٤٥ .

٢٤ ـ فتحى يومى حمودة : أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين، دار البيان العربى، ١٩٨٥م، جدّة، ص ٧٨ . سيشار اليه فيما بعد هكذا : فتحى يومى، أسلوب الشرط .

٢٥ ـ سورة الاسراء ، آية ، ١١٠ .

٢٦ ـ فتحى يومى ، أسلوب الشرط ، ص ٣٩ ـ ٤٢ .

٢٧ ـ سورة الأعراف ، آية ١٧٨ .

٢٨ ـ ينظر مثلا : على بن محمد الأشمونى (ت نحو ٩٠٠هـ/١٤٩٥م) : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (ضمن حاشية الصبان)، دار احياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ، ج ١ ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ . سيشار اليه فيما بعد هكذا : الاشمونى ، شرحه ، ومحمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م) : حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار احياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ، ج ١ ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ . سيشار اليه فيما بعد هكذا : الصبان، حاشيته .

٢٩ ـ أسلوب اشرط ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

٣٠ ـ سورة الأحزاب ، آية ٥١ .

٣١ ـ أسلوب الشرط ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

٣٢ ـ سورة البقرة ، آية ٢١٥ .

٣٣ ـ أسلوب الشرط ، ص ٥١ .

٣٤ ـ سورة آل عمران ، آية ١٦٦ .

٣٥ ـ ابن هشام ، المغنى ، ص ٤٣٣ .

٣٦ ـ ينظر مثلا : السيوطى ، الهمع ، م ٤ ، ص ٣٤١ .

٣٧ ـ سورة آل عمران ، آية ٧٥ .

٣٨ ـ عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجانى، أبوبكر (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، دلائل الاعجاز بعناية محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، غير مؤرخ ، ص ١٢٩ .

٣٩ ـ سورة التوبة ، آية ٣٤ .

٤٠ ـ السيوطى ، الهمع ، م ٤ ، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

٤١ ـ الجرجانى ، المقتصد ، ص ١١٠٩ .

٤٢ ـ سورة فاطر ، آية ٢ .

٤٣ ـ الهمع ، م ٤ ، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

٤٤ ـ سورة البقرة ، آية ١٠٦ .

٤٥ ـ سورة يونس ، آية ٥٩ .

٤٦ ـ فى أحد التأويلات . ينظر فى هذا : محمود بن عمر الزمخشرى (ت ٥٢٨هـ) ، الكشاف عن

حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، دار الكتاب العربى ، بيروت، ١٩٨٦م ، ٢ ، ص ٣٥٤ .

٤٧ ـ ينظر على سبيل المثال . ابن يعيش ، شرح المفصل ، م ٢ ، ص ٣٠ ـ ٣٨ .

٤٨ ـ سورة هود ، آية ٨٧ .

٤٩ ـ سورة هود ، آية ٩١ .

٥٠ ـ سورة هود ، آية ٩٢ .

٥١ ـ سورة الرعد ، آية ٣٣ .

٥٢ ـ سورة آل عمران ، آية ١٩٢ .

٥٣ ـ سورة النساء ، آية ٥٢ .

٥٤ ـ سورة النحل ، آية ٣١ .

٥٥ ـ سورة النحل ، آية ٣٦ .

٥٦ ـ ابن هشام ، المغنى ، ص ٢١٩ .

٥٧ ـ سورة النحل ، آية ٨٨ .

٥٨ ـ سورة النور ، آية ٣٩ .

٥٩ ـ سورة النور ، آية ٤ .

٦٠ ـ سورة النور ، آية ٦ .

٦١ ـ ينظر مثلا فى الاشارة الى استخدام كل من اللفظين أداة استفهام : ابن هشام، المغنى ، ص ٣٩٣ ، ٤٣١.

٦٢ ـ سورة يس ، آية ٥٢ .

٦٣ ـ سورة طـه ، آية ٤٩ .

٦٤ ـ سورة آل عمران ، آية ١٣٥ .

٦٥ ـ سورة طـه ، آية ١٧ .

٦٦ ـ سورة النمل ، آية ٣٥ .

٦٧ ـ سورة النور ، آية ١٤ .

★★★